اقتصاد

إسرائيل ستصدّر الغاز لأوروبا عبر مصر

غزة ـ **صالح النعامي**

ذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» في عددها الصادر، أمس الأحد، أن الاتحاد الأوروبي قرر شراء الغاز من الاحتلال الإسرائيلي في إطار استراتيجيته الهادفة إلى تنويع مصادر الطاقة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، مشيرة إلى أن وزارة الطاقة الإسرائيلية تسعى حالياً للتوصل إلى اتفاق مع مصر يضمن نقل الإمدادات إلى مرافق الإسالة على أراضيها، وبعد ذلك شحنه إلى أوروبا في سفن عبر موانئها.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي كبير، توقعه أن تشرع إسرائيل بالفعل في تصدير الغاز إلى أوروبا عبر مصر في الشتاء المقبل، لافتة إلى أن كلاً من إسرائيل والاتحاد الأوروبي يجريان حالياً مفاوضات حول تفاصيل الاتفاق الذي ينظم عملية التصدير عبر مصر، وأن الطرفين تبادلا بالفعل مسودات للاتفاق المتبلور الذي من المتوقع التوقيع عليه الصيف المقبل.

وأضافت أن هذا التحول يأتي في إطار توجه أوروبا للاستغناء عن الغاز الروسي الذي يغطي حالياً 40% من احتياجات القارة العجوز. وكشفت الصحيفة أن ممثلي الاتحاد الأوروبي هم الذين بادروا بالاتصال بكل من وزير الطاقة المصري طارق الملا، ووزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين الحرار، بهدف التوصل إلى اتفاق ينظم تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر مصر.

ووفق الصحيفة، فإن من المتوقع أن تصدر إسرائيل في المرحلة الأولى بين مليار ومليارَي متر مكعب، ترتفع بعد زيادة الأنابيب إلى مصر، مشيرة إلى أن جزءاً من الغاز الذي سيصدَّر، سيُستخرَج من حقل «كريش» الذي يقع في منطقة «بلوك 9» المتنازع عليها مع لبنان.

ونقلت عن المدير العام لوزارة الطاقة الإسرائيلي ليئور شيلات، الذي يدير الاتصالات مع مصر والاتحاد الأوروبي، أن هناك توجهاً للتوصل إلى اتفاق إطار ثلاثي، يشبه الاتفاق الذي جرى التوصل إليه مع مصر، والذي ينظم بيع الغاز لها.

وإذا شرعت إسرائيل بالفعل في تصدير الغاز من حقل «كريش» إلى أوروبا عبر مصر، فإنه سيمثل اختباراً لموقف حزب الله اللبناني الذي هدد بمنع إسرائيل من استخراج الغاز من المنطقة إن لم تعترف بحقوق لبنان فيها، وسيمثل هذا التطور تحدياً للعلاقة اللبنانية المصرية، وفق «يسرائيل هيوم». ويأتي تقرير الصحيفة الإسرائيلية، بعد نحو أسبوع من نشر وكالة بلومبيرغ الأميركية، تقرير أشارت فيه إلى مصر تخطط لتعزيز صادرات الغاز من خلال اتفاق إطاري بين مجموعة «إيني» الإيطالية والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» لتعظيم الإنتاج في البلاد، لافتة إلى أنه يُمكن أيضا لحقلي «تمار» و«ليفياثان» في إسرائيل زيادة الإمدادات عبر خط أنابيب الغاز شرق البحر الأبيض المتوسط، والذي باشر نشاطه في مارس/آذار الماضي. وقد تصل التدفقات إلى 3 مليارات متر مكعب في عام 2022. وتتوقع بلومبيرغ أن تصدّر مصر 8,2 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال هذا العام، بسبب ارتفاع أسعاره الفورية في أوروبا. ويمثل ذلك أعلى مستوى تصدير لمصر منذ عام 2009، بناءً على بيانات من المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية.

الصين تهدد «الساري» الهندي

(Getty)

ظلّت صناعة الساري الحريري رمزاً لصناعة الملابس النسائية اليدوية في الهند لعقود طويلة، إذ يشهد إقبالاً واسعاً من المقبلات على الزواج، وعادةً ما تتوارثه نساء العائلة الواحدة جيلاً عن جيل، إلا أنه أضحى مهدداً بغزو المنتجات الصينية. وتشكّل جودة الأقمشة المستخدمة ودقّة الأنماط المرسومة عليها سبب الشهرة التي اكتسبتها ملابس الساري الحريرية المصنّعة في مدينة فاراناسي التابعة لولاية أوتار براديش (شمال الهند)، والتي تشكّل مقصداً للحجاج للهندوس، كونها تقع على ضفاف نهر الغانج المقدّس لديهم. لكنّ حرفيي المدينة الذين يصرّون على حياكة هذه الملابس يدوياً باتوا اليوم عرضة لمنافسة شرسة من الساري الصيني منخفض الثمن الذي غزا الأسواق.

أخبار مختصرة

ارتفاع الصادرات الإيرانية إلى عُمان

اعلنت نائبة رئيس غرفة التجارة الإيرانية العمانية المشتركة شهلاء عموري عن ارتفاع الصادرات الإيرانية إلى سلطنة عُمان بنسبة 63%، فيما زادت واردات إيران من السلطنة بنسبة 43% خلال العام الماضي. واشارت عموري إلى ان إمكانية زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين متوفرة، إذ صعد من 221 مليون دولار في عام 2013 إلى 1,33 مليار دولار في 2021. واضافت أنّ هذا الأمر رهن بإيجاد أرضية للكشف عن المزيد من الطاقات الإنتاجية والتجارية بين البلدين. وتابعت عموري أنّه وفي ضوء البنية التحتية المتوفرة والدعم الجاد من قبل الحكومة ومنظمة تنمية التجارة للقطاع الخاص و تعاون غرفة التجارة العمانية والغرفة التجارية الإيرانية العمانية المشتركة، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 221 مليون دولار في العام 2013 إلى مليار و336 مليون دولار في العام 2021.

هيونداي تستثمر 5 مليارات دولار في أميركا

أعلنت مجموعة هيونداي موتور الكورية الجنوبية انّها ستستثمر 5 مليارات دولار إضافية في الولايات المتحدة، لتطوير الروبوتات وبرامج القيادة الذاتية، بعد يوم واحد فقط من إعلانها عن استثمار بحجم مماثل لبناء مصنع سيارات كهربائية في الولايات المتحدة، وفق وكالة يونهاب. واستحوذت المجموعة على شركة بوسطن ديناميكس للروبوتات، ومقرها الولايات المتحدة، مقابل 880 مليون دولار، في يونيو/حزيران من العام الماضي، لتعزيز قدرتها التنافسية في حلول التنقل المستقبلية.

تراجع احتياطي العملات الأجنبية في الأردن

اظهرت ارقام صادرة عن البنك المركزي الأردني، أمس، تراجعاً طفيفاً في احتياطي العملات الأجنبية في الثلث الاول من العام الحالي بنسبة 0,4% إلى 17,96 مليار دولار، مقارنة مع 18 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي 2021. وما زال الأردن يعاني في ظل جائحة كورونا التي أثرت سلبا على الاستثمار الأجنبي وحوالات المغتربين، أهم روافد العملة الصعبة في المملكة.

الصندوق السيادي السعودي يشتري حصة من «المملكة القابضة»

اشترى الصندوق السيادي السعودي، حصة من أسهم شركة المملكة القابضة، ما قفز بسعر سهم الشركة خلال جلسة تداولات، أمس الأحد، بأكثر من 9 في المائة. وقالت شركة المملكة القابضة السعودية، أمس، إن الأمير السعودي المليارديرالوليد بن طلال وقع اتفاقاً مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي، يبيع من خلاله 16,87 في المائة من أسهم الشركة للصندوق.

وذكرت المملكة القابضة في بيان للبورصة، وفقاً لوكالة رويترز، أن صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية، سيشتري 625 مليون سهم بسعر 9,09 ريالات (2,42 دولار) للسهم بإجمالي 5,68 مليارات ريال (1,51 مليار دولار). وسعر السهم الذي جرت على أساسه الصفقة هو سعر إغلاقه يوم الخميس الماضي، وهو أدنى مستوى له في عام. وصعد السهم 9,9 في المائة خلال تعاملات أمس. وقالت الشركة في البيان إن تنفيذ الصفقة يتم عن طريق البورصة السعودية (تداول) أمس الأحد. وستصبح ملكية الأمير الوليد في الشركة 78,13 في المائة. والمجموعة التي تعمل في مجال الاستثمارات منذ 30 عاماً تغطي أنشطتها جميع المجالات تقريباً، من خدمات مالية واستثمارات عقارية وإعلامية وغيرها، داخل السعودية وخارجها. واحتُجز الأمير الوليد مدة ثلاثة أشهر في فندق ريتز كارلتون بالرياض في حملة لمكافحة الفساد أمر بها ولي العهد محمد بن سلمان في 2018، إلى جانب العشرات من أفراد العائلة المالكة وكبار المسؤولين ورجال الأعمال. وفي مارس/آذار 2019، قال الأمير الوليد إنه توصل إلى تسوية «سرية» مع الحكومة السعودية. وقال النائب العام في ذلك الوقت إن الإفراج عن معظم المعتقلين تم بعد التوصل إلى تسويات مالية زادت قليلا عن 100 مليار دولار جُمعت لصالح الدولة، من دون مزيد من التفاصيل. ورداً على سؤال عما إذا كانت الصفقة تتعلق بتلك التسوية، قال متحدث باسم الأمير الوليد إنها «صفقة تجارية بحتة»، وامتنع عن الإدلاء بالمزيد. وفي بيان مستقل، قالت الشركة إن عضو مجلس الإدارة التنفيذي سرمد زوك استقال من منصبه «بناء على طلبه». وقُبلت الاستقالة واعتُبرت سارية بدءاً من اليوم، وعُيِّن عضو مجلس إدارة جديد «غير تنفيذي» بدلا منه هو عبد المجيد أحمد الحقباني، وهو مدير في صندوق الاستثمارات العامة، حسب ما يشير موقع لينكد إن. ويدير الصندوق أصولاً تزيد قيمتها عن 600 مليار دولار.

(العربي الجديد، رويترز)

حصار قريش وفن مواجهة الأزمات المالية

مصطفى عبد السلام

عندما حاصر كفار قريش النبي عليه الصلاة والسلام وصحابته في شعب أبي طالب لمدة 3 سنوات وقطعوا عنهم الطعام والشراب لدرجة أنهم أكلوا ورق الشجر والجلود، كان النبي يعيش حياة التقشف بين صحابته، يقاسي معهم ألم الجوع والعطش والمقاطعة الاقتصادية الشاملة وينام على الأرض، لم ينعزل عن صحابته يوماً واحداً، بل شاركهم سنوات الحصار التجاري والألم المادي والعزلة والقهر والظلم. لم يعش حياة فاخرة مرفهة وسط أناس ينهش بطونهم الجوع ويواجهون خطر الإبادة الجماعية والتجويع الجماعي.

وعندما واجهت المكسيك أزمة اقتصادية حادة في 2018، كان أول قرار يتخذه الرئيس لوبيز أوبرادور بيع الطائرة الرئاسية الفاخرة. كما قرر بيع أسطول من الطائرات في مزاد. وعرض تأجير طائرة رئاسية للأعراس أو الحفلات وأعياد الميلاد، للحصول على عائد لشراء القمح والأغذية والأدوية للفقراء.

وعندما كان اقتصاد مالاوي على شفا الانهيار، باعت الرئيسة جويس باندا الطائرة الرئاسية الفخمة، بهدف شراء القمح والذرة، لإطعام أكثر من مليون شخص يعانون الجوع. وخفضت راتبها 30% وتعهدت ببيع 60 سيارة تستخدمها الحكومة.

وسار على هذا النهج رؤساء دول أفريقية فقيرة تخلوا عن امتيازات الرئاسة ومظاهر الفخامة والبذخ، وانتهجوا سياسة التقشف وبيع القصور والطائرات الرئاسية، وفضلوا الإقامة في منازل متواضعة مراعاة لمشاعر شعوبهم. ومن بين هؤلاء الرئيس السنغالي ماكي سال، الذي طبق سياسة تقشفية، من أبرز ملامحها ترشيد النفقات العامة، وإلغاء امتيازات الوزراء المالية، وطبق تلك السياسة على نفسه حيث اعتمد الرحلات التجارية في تنقلاته للخارج.

بشكل عام، عندما تواجه الدول أزمات اقتصادية ومالية، فإن حكوماتها تتحرك بسرعة لمعالجتها حتى لا تستفحل ويصبح من الصعب معالجتها، والبداية ببيع الطائرات الرئاسية الفاخرة والتوقف عن بناء القصور والمباني الحكومية الفخمة، وترشيد الإنفاق، والتوقف عن إقامة أيّ مبانٍ فارهة، فالجائع والفقير لا يسعدُه أن يكون لديه أكبر مسجد وكنيسة وقصر رئاسي، وأضخم دار للأوبرا وأطول فندق في العالم، وبحر صناعي يعيش الأثرياء على ضفتيه، بل يسعده توفر احتياجاته الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن ودور للرعاية الصحية والتعليم، وتوقف الحكومة عن تطبيق السياسات المتوحشة، وتخليها عن دور السمسار والمرابي الذي يتاجر في الأزمات المعيشية، وأكبر همها هو اغتراف أكبر كم من الأموال من المواطن في صورة ضرائب وزيادات أسعار، بل والسطو على كلّ ما في جيب الفقير والمعدم.

محور

قمح العرب... مواسم حصاد لسلال فارغة

تأتي مواسم حصاد القمح في الوطن العربي وسط ظروف استثنائية بسبب أزمة الإمدادات العالمية المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية، ورغم تمتع دول عربية بإمكانات زراعية هائلة، ما زالت تستورد معظم احتياجاتها من الخارج، ولم تنجح في استغلال الفرص التي أتاحتها أزمة الأسواق العالمية من أجل إنعاش محصول الحبوب وملء سلال غذائها الفارغة عبر إنتاجها المحلي، وتعد كل من مصر واليمن والسودان والعراق والمغرب وتونس نماذج على نكسة القطاع الزراعي عربياً

مزارعون مصريون يحصدون القمح خلال مايو الجاري (فاضل داود/Getty)

الحصاد الصعب

الديون ترهق مزارعي مصر... وتقاعس عن شراء قمح السودان

باتت مصر والسودان، وهما من أكبر الدول الزراعية في الوطن العربي، يعتمدان على الاستيراد رغم امتلاكهما موارد هائلة

القاهرة، الخرطوم ـ **عبدالله عبده هالة حمزة**

رغم امتلاك كل من مصر والسودان إمكانيات زراعية تجعلهما سلالاً لغذاء العرب، إلا أن إهمال القطاع الزراعي حول مصر إلى أكبر مستورد للقمح في العالم. أما السودان، الذي يمتلك أكبر مساحات قابلة للزراعة في الوطن العربي، فإن إنتاجه لا يكفي سوى نسبة محدودة من الاحتياجات المحلية.

وفي الموسم الجاري زادت الحكومة المصرية من اهتمامها بمحصول القمح في ظل أزمة الإمدادات العالمية بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا، إذ أعلنت عزمها زيادة مشترياتها من القمح المحلي، ورفعت الأسعار بهدف إغراء المزارعين لتوريد محاصيلهم للمخازن الحكومية.

مصر: الشروط الحكومية وديون المزارعين

كانت وزارة التموين والتجارة الداخلية في مصر، قد أعلنت عن تجهيز أكثر من 400 نقطة لاستقبال الأقماح المحلية الموردة لموسم 2022، على أن تصرف مستحقات المزارعين خلال 48 ساعة بحد أقصى، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.

واشترطت الوزارة على كل مزارع بتوريد 12 إردب قمح عين كل فدان كحد أدنى، مع حظر بيع ما تبقى من القمح الناتج عن الموسم الحالي لغير جهات التسويق إلا بعد الحصول على تصريح من وزارة التموين، مع عدم جواز نقل القمح من مكان لآخر. وحذرت الوزارة المزارعين من أن مخالفة تلك الاشتراطات تعرضهم للحرمان من صرف الأسمدة المدعمة موسم الزراعة المقبل، وكذلك من أي دعم يقدم من البنك الزراعي.

وتستهدف الحكومة هذا العام توريد نحو 6 ملايين طن من القمح المحلي بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 36 مليار جنيه (الدولار = نحو 18,3 جنيهاً)، بواقع 885 جنيهاً للإردب كأعلى درجة نقاوة، في حين تحتاج لرغيف الخبز المدعم نحو 10,5 ملايين طن. وتعد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، حسب بيانات رسمية.

ومن جانبه، أكد نقيب الفلاحين، حسين أبو صدام، أن معدلات توريد القمح من قبل المزارعين للحكومة تسير بوتيرة مرتفعة، تصل إلى 200 ألف إردب يومياً (الطن = 6,67 إردب) في الوقت الحالي، وذلك نظرا لحاجتهم الماسة لسيولة نقدية لسداد ما عليهم من الديون، بالإضافة لارتفاع معدل الإنفاق على تكاليف المعيشة.

وقال في تصريحات لـ«العربي الجديد»: «على الرغم من أن الحكومة اشترطت على المزارعين للحصول على دعم الأسمدة توريد 12 إردبا (155 كغ) عن كل فدان، فمعظم الفلاحين سيتخطى هذا المستهدف، خاصة وخاصة أن إيجار الفدان وصل إلى 12 ألف جنيه في العام، لافتاً إلى أن ثلثي المزارعين هم من فئة المستأجرين الذين يعتمدون سنوياً على تسديد الإيجار من حصيلة بيع القمح، ما يخفف عنهم التكاليف في موسم زراعة الذرة. وأشار المزارع حاتم عبد الحميد، إلى أنه باع 75 في المائة من الإنتاج للحكومة وادخر الباقي علفاً للمواشي، مبيناً أنه لولا الضائقة المالية التي يمر بها لادخر كل الكمية المنتجة من القمح هذا الموسم علفاً للمواشي، وذلك عقب ارتفاع أسعار الأعلاف.

> الحكومة المصرية جهزت أكثر من 400 نقطة لاستقبال الإنتاج المحلي

توجس المزارعين في السودان

تصاعدت التحذيرات في السودان من تداعيات تقاعس الحكومة عن شراء القمح من المزارعين الموسم الجاري، رغم حاجة البلاد إلى تأمين مخزونات كافية من أجل مواجهة أزمة الإمدادات العالمية. وحسب بيانات رسمية يستهلك السودانيون أكثر من مليوني طن سنوياً، يتم تغطية نسبة كبيرة منها عبر الاستيراد إذ يبلغ متوسط الإنتاج نحو 300 ألف طن. ولا يزال الشد الجذب يراوح مكانه بين منتجي القمح في السودان والحكومة الانتقالية حول عروض شراء القمح. ومع التطمينات التي أعلنها مدير المخزون الاستراتيجي السوداني عبد المطلب عبد الرحمن للمنتجين عبر حديثه لـ«العربي الجديد» بالبدء في شراء الآف الأطنان من القمح والذرة من المنتجين كدفعة أولى قريبا، إلا أن عدم التزام الجهات الرسمية، خاصة وزارة المالية، بوعودها للمنتجين بالشراء وبأسعار تضاهي السعر العالمي، خلق أزمة ثقة حادة بين الجانبين بدأت تتزايد حدتها مع الإخلال المتكرر بالمواقيت التي تقطعها المالية بالشراء.

وأبدى مزارع قمح بمشروع الجزيرة مصطفى الطريفي، عدم تفاؤله بإعلان مؤسسة المخزون بالبدء في الشراء، قائلاً لـ«العربي الجديد» إن المنتجين أصابهم عدم ثقة من تحديد مواقيت الشراء، وأشار إلى أن الكمية المنتجة من القمح بلغت نحو مليوني طن بمشروع الجزيرة وحده، ولم يتم بيع جوال واحد منها حتى الآن رغم موافقة المنتجين على الأسعار التي أعلنتها المالية بواقع 43 ألف جنيه للجوال، لافتا إلى تسرب بعض القمح المنتج للأسواق واستغلال التجار والسماسرة حاجة المنتجين للمال بالشراء من المنتجين بأسعار متدنية تتراوح بين 20 و30 ألف جنيه للجوال.

ورغم توجيهات المجلس السيادي الحكومي لوزارة المالية خلال اجتماع خاص بمناقشة مشكلة القمح، بشراء كامل المنتج من المزارعين، الا أن معلومات تلقتها «العربي الجديد» من مصادر مطلعة، تؤكد عدم وجود سيولة كافية لدى الحكومة للشراء. واحتجزت السلطات الأمنية الولائية مؤخرا، منتج القمح بمشروع الجزيرة محمد الجنيد لشروعه في ترحيل إنتاجه لبيعه بالخرطوم لإيفاء بالتزاماته البنكية، عقب رفض البنك الزراعي بالجزيرة شراءه منه بسبب عدم صدور توجيه حكومي رسمي بالشراء من المنتجين.

شراء 2,5 مليون طن قمحاً

قال رئيس قطاع الخدمات بوزارة الزراعة المصرية، عباس الشناوي، إن مصر اشترت أكثر من 2,5 مليون طن من محصول القمح المحلي حتى الآن. وأضاف الشناوي، اول من امس، ان مصر، اكبر مستورد للقمح في العالم، تستهدف شراء ما بين 5 و6 ملايين طن من القمح المحلي، الذي يستمر حصاده في الحادة حتى يوليو/ تموز او اغسطس/ آب. فيما قال وزير التموين المصري علي المصيلحي ان الاحتياطي الاستراتيجي لمصر من القمح يكفي الاستهلاك لمدة 4,1 الأشهر.

مخاطر تلاحق محصول تونس... وتهاوي إنتاج المغرب

لا يخفي مزارعو تونس مخاوفهم على موسم الحصاد من مخاطر عديدة، وفي المغرب تهاوى الإنتاج المحلي بنسبة 69 في المائة

تونس، الرباط ـ **إيمان الحامدي، مصطفى قماس**

حرّك مزارعو تونس آلات الحصاد في اتجاه حقولهم وسط توقعات بجمع نحو مليوني طن من الحبوب هذا العام في ظل أزمة عالمية لأسعار الغذاء تزيد من ثقل واردات القمح على الدول التي تشكو قصورا في الإنتاج. وحصاد الحبوب هو الموسم الأكبر في جني المحاصيل الزراعية في تونس الذي يوليه العاملون في قطاع الزراعة قدرا كبيرا من العناية نظرا لأهميته الاقتصادية وقدرته التشغيلية.

مخاوف مزارعي تونس

ينشغل التونسيون عموما هذه السنة بموسم حصاد الحبوب نتيجة الظرف الاستثنائي العالمي والخوف من تأثير شح الإمدادات العالمية من القمح على أمنهم الغذائي، بينما توصي المنظمات الزراعية بضرورة تجميع أكبر قدر ممكن من محصول هذه السنة لتوفير ما لا يقل عن ثلثي الاستهلاك السنوي من الحبوب والأعلاف. يبلغ استهلاك تونس من الحبوب 3,4 ملايين طن، وفق بيانات رسمية لديوان الحبوب الحكومي ويتم تعديل واردات الحبوب على ضوء معدلات الإنتاج سنويا. وتأتي نصف واردات البلاد من الحبوب عبر روسيا وأوكرانيا حيث تصنّف تونس في المرتبة الثانية عربيا للدول المستوردة للقمح من منطقة النزاع الحالي بين الدولتين.

ولا يخفي مزارعون مخاوفهم هذا العام من المخاطر المحدقة بمحصول الحبوب الذي انطلق منذ أسبوع بحصاد أعلاف الشعير والكولزا، حيث تمثل الحرائق التهديد الأول لحقول القمح بينما يظل القصور في التجميع وضعف طاقة التخزين من المشاكل الهيكلية التي تتكرر كل سنة.

يقول المتحدث باسم التنسيقية المدنية «فلاحون غاضبون» هيثم الشواشي، إن موسم الحصاد محفوف بعدة مخاطر من بينها الحرائق وعدم قدرة الفلاحين على التجميع الجيّد للمحصول فضلا عن ضعف طاقة التخزين لدى مستوعبات الشركات المخلفة بقبول القمح.

وأكد الشواشي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن ضعف مقدرات المزارعين وعدم الإحاطة الفنية اللازمة بهم يتسبب سنويا في ضياع كميات كبيرة من القمح التي تتراكم في الحقول، ما يزيد من أعباء توريد الغذاء، مشيرا إلى أن تحدي هذه السنة يجب أن يكون تجميع أكبر قدر ممكن من القمح وتأمينها في المخازن في ظروف آمنة.

وبالإضافة إلى الصعوبات الهيكلية المتكررة سنويا، يقول الشواشي إن رفض السلطات الزيادة في أسعار الألبان مقابل ارتفاع أسعار العلف سيدفع المربين إلى الامتناع عن تسليم محاصيلهم وتوجيهها نحو الاستهلاك الذاتي لتوفير الأمن الغذائي لقطعان الماشية أو بيعها بأسعار أكبر في السوق السوداء. وتؤكد تقديرات لمنظمة المزارعين (اتحاد الفلاحة والصيد البحري) أن 30 في المائة من المحاصيل يتم إتلافها لغياب منشآت التخزين ما يشكل خسارة للمزارعين وللاقتصاد بشكل عام. وتقول وزارة الزراعة إنه من المرجح أن يبلغ إنتاج الحبوب لتونس هذا العام في حدود مليوني طن مقابل 1,6 مليون طن خلال الموسم الماضي، مؤكدة وضع برنامج لتحديث أكبر ما يمكن من آلات الحصاد وتدريب السائقين من أجل ضمان جمع جيد للإنتاج. وتضررت تونس التي تعاني من أزمة مالية كبيرة بشدة من ارتفاع أسعار القمح العالمية من جراء الحرب في أوكرانيا حيث بلغت واردات الدولة من الحبوب العام الحالي نحو مليار دولار. وفي بداية إبريل/ نيسان الماضي أعلنت حكومة تونس، زيادة أسعار الحبوب المحلية لمحصول 2022 بنسبة 30 بالمائة، بهدف زيادة الإنتاج وتجميع كميات كبيرة من الحبوب لتقليص الموارد المخصصة للاستيراد، وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

تهاوي محصول المغرب

في المغرب فإن هناك تقديرات بارتفاع واردات الحبوب خلال العام الحالي في ظل توقع الحكومة تراجع محصول القمح اللين والصلب والشعير في العام الحالي بنسبة 69 في المائة، ليصل إلى 32 مليون قنطار، بعدما بلغ 103 ملايين قنطار في العام الماضي. ويأتي تهاوي الإنتاج المحلي بسبب موجة جفاف واسعة ضربت موسم زراعة المحصول. وكشف المكتب الوطني للحبوب والقطاني، عن نتيجة طلبي عروض من أجل شراء القمح اللين، حيث استهدفت وزارة الفلاحة تأمين 3 ملايين قنطار، غير أن العروض المعبر عنها من قبل المستوردين لم تتعد 765800 قنطار.

تونس تتوقع جمع مليوني طن من الحبوب الموسم الجاري (فتحي بلعيد/فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

اليمن: أزمة بذور تقلّص فرص تعزيز زراعة الحبوب

صنعاء ـ **محمد راجح**

يشكو مزارعو اليمن مع بداية فصل الصيف من صعوبات متراكمة لا تتوقف عند حدود ندرة البذور، بل تمتد إلى تبعات قاسية لأزمات الوقود والمياه والسيول، والأهم تركهم من قبل الجهات والدوائر الحكومية الرسمية المعنية بالزراعة في مواجهة مباشرة مع كل هذه التحديات من دون مد يد العون والمساعدة لهم، حسب مزارعين وخبراء في القطاع.

المزارع علي طه الذي يحوز أراضي زراعية في محافظة الجوف يقول، لـ«العربي الجديد»، إن مشكلة البذور تمثل لهم معضلة كبرى مع بداية كل موسم زراعي، ما يدفع إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية خصوصاً من الحبوب نظراً لشح الكمية التي يحصلون عليها من أنواع محددة من أصناف البذور.

ودفعت تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا على اليمن، الذي يعتمد بشكل كلي على استيراد جميع احتياجاته الغذائية بالذات من مادة القمح، كثيراً من المزارعين لاستغلال الفرص المتاحة في زراعة الذهب الأصفر.

يؤكد المزارع زيد حسان، من محافظة أبين جنوبي اليمن، لـ«العربي الجديد»، أن التوسع في زراعة الحبوب، خصوصاً القمح، مكلف للغاية ويحتاج إلى مساعدة الدولة في توفير جميع احتياجاتهم والأخذ بيدهم كمزارعين، وتشجيعهم وإتاحة ما أمكن من المزايا التنافسية التي تحفزهم على استغلال الفرص المتاحة في هذا الجانب الزراعي.

ويفيد مزارعون من محافظات مختلفة في اليمن، تحدثوا لـ«العربي الجديد»، بأن هناك ارتفاعا في أسعار البذور التي يجدون صعوبة في الحصول عليها مع انخفاض المعروض الذي يباع منها في الأسواق، أو ما توفره الجهات الحكومية المعنية التي أهملت هذا الجانب طوال سنوات الحرب الدائرة في اليمن منذ العام 2015.

ويدعو خبراء اقتصاد زراعي إلى ضرورة الاهتمام بإنتاج الحبوب بشكل خاص، واستغلال كافة الإمكانيات الزراعية التي يتمتع بها اليمن من حيث المساحات الزراعية، وتنوع الطقس، وتنوع المنتجات الزراعية.

ويلفت الباحث الزراعي صابر الشرماني، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن أزمة البذور تسببت في اختفاء بعض المحاصيل الزراعية. ويضيف أن أزمات أخرى عديدة ساهمت في تردي القطاع الزراعي، وتفاقم الأزمة الغذائية وعدم استغلال الإمكانيات الهائلة المتاحة في هذا القطاع، فقد تركت مشاكل التغيرات المناخية وشح المياه والسيول وتغير المواسم الزراعية وتراجع دور الدولة تبعات قاسية على أهم قطاعات اليمن الاقتصادية والإنتاجية والغذائية، ستمتد تأثيراتها لسنوات طويلة. وتهدد أزمات الوقود المتلاحقة والارتفاع الكبير في أسعاره بتلف محاصيل الحبوب المزروعة في الموسم الصيفي خاصة، إذ إن بدء الموسم الحالي تزامن مع تأثيرات أزمة الوقود الأخيرة الحادة التي بدأت مطلع العام الجاري 2022.

ويؤكد تقرير اقتصادي رسمي تضرر 1,2 مليون حائز زراعي في مختلف المحافظات اليمنية نتيجة للأزمات المتلاحقة التي تشهدها البلاد، إذ تشير التقديرات إلى أن المُزارع الواحد يحتاج في المتوسط إلى نحو 2000 ليتر من الوقود لري زراعته، إضافة إلى أن محاصيل الحبوب في أغلب المناطق تضررت وأتلفت نظراً لعجز المزارعين عن ريها. ويتطلب النهوض بالقطاع الزراعي قيام الحكومة بدورها في مساعدة المزارعين وتوفير احتياجاتهم من البذور وشراء محاصيلهم، مثل القمح، بأسعار تشجيعية، إضافة إلى توجيه جزء من المنح والتمويلات الدولية لتقديم القروض الحسنة لمنتجي الحبوب.

نقص حاد في الإنتاج المحلي من الحبوب (محمد حمود/Getty)

العراق من الاكتفاء الذاتي إلى الاستيراد: معضلة شح المياه

يواجه قمح العراق موسم حصاد صعباً وسط أزمة مياه متفاقمة أدت إلى تقلص مساحات زراعته

بغداد ـ **زيد سالم**

تسببت أزمة شح المياه في العراق، في تراجع كميات إنتاج محصول القمح لهذا العام 2022 إلى مستويات قياسية بالمقارنة مع الأعوام الخمسة السابقة، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في المخزون الاستراتيجي للبلاد، واتجاه السلطات نحو الاستيراد من الخارج لتلبية الاحتياجات المحلية، وسط أزمة إمدادات عالمية بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا. وتشتري الحكومة محصول القمح من الفلاحين لتقوم بتوزيعه لاحقاً على المواطنين على شكل طحين، ضمن برنامج البطاقة التموينية المتبع منذ تسعينيات القرن الماضي، لكن تراجع المساحات المزروعة في البلاد بسبب شح المياه وقلة مواسم الأمطار خلال العامين الماضيين، وانخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات، أدت جميعها إلى خفض الإنتاج وتراجع مخزون القمح. ويلحظ عراقيون آثار التراجع في كميات القمح المخزّنة والمتوفرة، على وافقهم المعيشي، إذ ارتفع سعر الخبز في عموم مدن البلاد إلى حوالي الضعف، وهو مستمر في الارتفاع، بحسب تاجر حبوب من بغداد أوضح لـ«العربي الجديد» أن «العراق يواجه أزمة حقيقية في القمح، وهناك مخازن حكومية باتت فارغة تماماً، ولا نعرف كيف يمكن للحكومة معالجة هذه المشكلة، ولا سيما أن الإنتاج بات منخفضاً».

وأضاف التاجر، الذي رفض ذكر اسمه أن هناك مشاكل في الاستيراد، لافتاً إلى أن «هناك حاجة فعلية لمادة الطحين في الأسواق، لكن الإعلام لا يتحدث عن آثار ذلك على الفقراء، وتتجه البلاد نحو رفع جديد لأسعار الخبز خلال الأشهر المقبلة».

قبل ذلك، اعترف المتحدث باسم وزارة التجارة محمد حنون أن «الحديث عن عدم وجود مخزون كاف كان صحيحاً، ففي الشهر الثاني والثالث من العام الحالي كان مخزون التجارة 300 ألف طن، لكن الوزارة كانت لديها خطة واضحة في مواجهة هذا الانخفاض، وأن أزمة ارتفاع الأسعار وقلة مخزون القمح في المخازن العالمية تم تداركها سريعا من خلال إجراءات فنية وإدارية، عبر استيراد 250 ألف طن من القمح المستورد من الأسواق الألمانية والأسترالية بعد أن تعاقدت وزارة التجارة مع هذه المنشآت». وحسب إحصاءات رسمية، فإن مجموع إنتاج القمح في العراق بلغ 4 ملايين و234 طناً خلال الموسم الشتوي لسنة 2021، وهذا الرقم انخفض بنسبة 32 بالمائة عن إنتاج سنة 2020 الذي أنتج فيه أكثر من 6 ملايين و238 طناً، و4,7 ملايين طن في 2019، وقد أعلنت الاكتفاء الذاتي في هذه السنوات، لكن انتكاسة حقيقية يعاني منها العراق الموسم الحالي، في ظل خلو مخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب (حكومية) من القمح، حيث لا يتوفر فيها إلا 373 ألف طن، موزعة بواقع 269 ألف طن حنطة محلية، و104 آلاف طن حنطة مستوردة. من جهته، قال عضو اتحاد الجمعيات الفلاحية في مدينة النجف، محمد الموسوي، إن «الحكومة العراقية تتحمل كل المسؤولية عن تدهور الوضع الاقتصادي، وتراجع مساحات القمح المزروعة في البلاد، بسبب التوزيع الجائر وغير المنصف للمياه بين الفلاحين من جهة، إضافة إلى لجوء السلطات إلى الاستيراد وعدم دعم الإنتاج المحلي من جهة ثانية».

> تراجع المساحات المزروعة بسبب نقص المياه وغياب الدعم

وأضاف: تراجعت المساحات المزروعة من 5 ملايين دونم إلى أقل من 2,5 مليون دونم لهذه السنة»، معتبراً في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «الحلول التي تُبحث عنها الحكومة حالياً، لا تدعم هي الأخرى جهود الفلاح العراقي».

طاقة

تضيف خيارات ألمانيا في توفير بدائل سريعة لإمدادات الطاقة الروسية، إذ لا تزال مشروعات الطاقة المتجددة التي تراهن عليها محدودة الإنتاج، بينما يزداد تشاؤم الشركات في مختلف القطاعات من تداعيات كلف الطاقة

مأزق البدائل

الطاقة المتجددة لا تسعف ألمانيا... وتشاؤم الشركات يزداد

برلين ـ **شادي عاكوم**

تواجه ألمانيا، صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا، مأزقاً كبيراً في توفير بدائل لإمدادات الطاقة الروسية، رغم التوجه نحو حظر نفط روسيا وتقليص الاعتماد على غازها، إذ لا يزال مردود مشروعات الطاقة المتجددة، متواضعاً ويحتاج التوسع في الإنتاج إلى استثمارات مكلفة وتسهيلات قانونية وتنظيمية.

ولقي خبراء ومؤسسات استشارية الضوء على المشكلات التي تحول دون الاعتماد بشكل فاعل على الطاقة المنتجة، سواء من الشمس أو الرياح، رغم أنها أضحت من قضايا الأمن القومي الألماني والأوروبي على حد سواء. وقال رئيس قسم الاستدامة في شركة يونيون انفستمنت للاستثمار هنريك يونترّن، في تصريحات لشبكة إيه أر دي الإخبارية الألمانية قبل يومين، إن العقود القديمة التي أبرمتها الشركات لإنتاج الطاقة من مصادر متجددة وبيعها للمستهلكين باتت مشكلة كبيرة، لأن كل ما تحتاجه من توربينات الرياح من الصلب والألومنيوم والمضخات والأنظمة الكهرضوئية أضحت أكثر تكلفة، والزيادات في الأسعار باتت تلتهم هامش الربح.

ومع ازدياد الطلب على الطاقة المتجددة في السنوات الأخيرة، قررت العديد من الشركات وحتى الأفراد التحول للاعتماد على الطاقة المتجددة للحد من المصاريف الثابتة المرتفعة على مشتقات الطاقة النفطية، وذلك عبر تجهيز أسقف المنازل بخلايا شمسية، وكذلك أسقف مباني البلديات والشركات أو مواقف السيارات الخارجية، واستغلال المساحات المفتوحة والمدارس وحمامات السباحة وغيرها، إلا أن هذا الإنتاج لا يزال محدوداً مقارنة بالاحتياجات.

ونقل موقع ولاية بادن فورتمبيرغ، جنوبي ألمانيا، نهاية الأسبوع الماضي، عن وزير شؤون الطاقة في الولاية، أندريه بومان، قوله إن توسع الطاقات المتجددة يتقدم ببطء شديد، والأرقام التي يتم جمعها من مركز أبحاث الطاقة الشمسية والهيدروجين في الولاية غير مرضية. وأضاف بومان: «علينا أن نوسع العمل في الطاقة الشمسية والرياح بقوة وبشكل أسرع، للحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري الضارة لنتمكن من تحقيق أهدافنا المتعلقة بحماية المناخ، والتحرر كذلك من الاعتماد على الطاقة الروسية، ومن أجل تحقيق ذلك علينا تقصير مدة الموافقات والتراخيص على جميع المستويات بشكل كبير، والنتائج يمكن أن تظهر بعد سنوات قليلة».

في السياق، يشير خبراء اقتصاد إلى ضرورة رفع العوائق التي تواجه استخدام الطاقة المتجددة وخلق حوافز للإنتاج، بينها تخفيض رسوم التراخيص والرسوم السنوية أو إلغاؤها عن المصانع التي تعتمد في عملها على إنتاج الطاقة المتجددة. وأبرز موقع البوندستاغ الألماني (البرلمان) أنّ هناك نقاشات تتعلق بثلاثة مشاريع قوانين قدمتها الحكومة الاتحادية من أجل تسريع التوسع في إنتاج الطاقات المتجددة. لكن حتى مع إزالة المعوقات المتعلقة بتراخيص الإنتاج والاستهلاك، يبدو أنّ ارتفاع كلف المواد الأساسية الداخلة في تكوين محطات الطاقة المتجددة ستكون من أبرز المشكلات التي سيواجهها المستثمرون في هذا المجال. ووفق الخبير الاقتصادي بواخيم بيرلنباخ فإن قطاعات إنتاج الطاقة المتجددة تتطلب بشكل عاجل كمية غير مسبوقة من المواد الخام المهمة، والتي لم يتضح بعد كيف سيتم تأمينها في ظل نقص المعروض من النحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم والصلب وما إلى ذلك، وسيكون مصنّعو توربينات الرياح معرضين وبشكل خاص لاختناقات سلسلة التوريد وارتفاع التضخم إلى ارتفاع الأسعار التقليدية. وفي خضم البحث عن بدائل للطاقة الروسية، يشعر العديد من مديري الشركات بالقلق إزاء ذلك. وتبرز التقارير الاقتصادية أن تشاؤم الشركات أخذ في الازدياد، بينما انهار التفاؤل الذي ساد الأسواق قبل اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا، إذ طمح الصناعيون والتجار إلى ازدهار أعمالهم بعد التراجع التدريجي لتداعيات جائحة فيروس كورونا. وأظهر مسح أجراه اتحاد غرف التجارة والصناعة أخيراً أن ثلث الشركات التي شملها الاستطلاع والبالغ عددها 25 ألف شركة تتوقع تراجع نشاطها خلال الـ 12 شهراً المقبلة، فيما تأمل 19% منها في حدوث تحسن في أدائها. ونقلت صحيفة هاندلسبلات عن المدير التنفيذي للاتحاد، مارتن فانسلبين، قوله، نهاية الأسبوع الماضي: «لم نشهد مثل هذا الركود في الصناعة سوى خلال الأزمة المالية العالمية (2008)، والإغلاق الأول بسبب كورونا عام 2020». ووفق المسح، ذكرت 78% من الشركات في مختلف القطاعات أن قفزات أسعار النفط تعد أحد أكبر المخاطر على الأعمال، بينما وصلت النسبة وسط القطاعات الصناعية إلى 93%، محذرة من حدوث انهيارات في بعض الأنشطة. وفي دراسة أجرتها أخيراً شركة ديلواتيه للاستشارات الاقتصادية، وفق شبكة إيه أر دي الإخبارية، فإنّ الاقتصاد الألماني يقف على مفترق طرق، وبات من الضروري القيام بإجراءات سياسية واقتصادية واضحة للحفاظ على ازدهاره.

وفي إبريل/ نيسان الماضي، حذرت خمسة معاهد اقتصادية تقدم المشورة للحكومة الألمانية، في تقرير مشترك، من تكبّد ألمانيا خسائر تقدر بنحو 220 مليار يورو (240 مليار دولار) على مدى العامين المقبلين في حالة الوقف الفوري لإمدادات الطاقة الروسية. ومن بين هذه المعاهد معهد البحوث الاقتصادية إيفو، في ميونخ، ومعهد الاقتصاد العالمي إي أف دبليو في جامعة كيل، والمعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية دي أي دبليو، في برلين. وبحسب التقرير، فإنّ توقف الإمدادات الروسية سيؤدي إلى انكماش في بلد يعتبر قاطرة الاقتصاد الأوروبي، وعندها من المرجح أن يدخل الاقتصاد الألماني في ركود حاد العام المقبل 2023.

الخاز الروسي يتقلص

أصبح خط أنابيب السيل الشمالي الخيار الوحيد أمام روسيا لنقل الغاز الطبيعي إلى شمال غرب أوروبا، فيما أصبح خط السيل التركي الخيار الآخر لنقل الإمدادات إلى دول جنوب ووسط القارة، بعد إيقاف شركة غازبروم ضخ الغاز جزئيا عبر أوكرانيا، وإيقافه تماما عبر بولندا، الأسبوع الماضي. ويحذر خبراء طاقة، وقف «الناضول»، من أنّ هذين الخطين لن يكفيا لنقل إمدادات إضافية، خاصة خلال الشتاء، في حال توقف الإمدادات عبر أوكرانيا تماما.

الطاقة الشمسية لا تغطي العجز (Getty)

معاهد اقتصادية تتوقع خسارة ألمانيا 240 مليار دولار في العامين المقبلين

أزمة وقود تخنق مدن شرق أوكرانيا

تفاقمت أزمة نقص الوقود في أوديسا وغيرها من مدن شرق أوكرانيا بعد استنفاد الاحتياطيات في المخازن

أوديسا ـ **فيكتور سابنكو**
ترجمة ـ **رامي القليوبي**

يشكو الشاب أندريه البالغ من العمر 26 عاماً والمقيم في مدينة أوديسا الأوكرانية المطلة على البحر الأسود، من نقص الوقود، والطوابير في محطات التموين، متخوفاً من أن يؤدي استمرار هذا الوضع إلى ارتفاع أسعار وقود السيارات بشكل مبالغ فيه، ما سيؤثر حتماً بأوضاعه هو وغيره من السائقين.

يقول أندريه الذي يعمل سائقاً لصحافيين أجانب في أوديسا وميكولايف (شرق)، في حديثه إلى «العربي الجديد»: «نعاني من النقص في الوقود والديزل، وأصبحت هناك طوابير حتى لشراء الغاز، ذات يوم لم أتمكن من ملء سيارتي، فشعرت بقلق بالغ من أنني لن أستطيع مواصلة عملي الذي يعتمد على توافر الوقود مباشرة، ومنذ ذلك اليوم، بدأت البحث عن سبل بديلة للحصول على الوقود عبر مختلف المجموعات على تطبيق تليغرام وغيره». مع ذلك، يقلل من احتمال اختفاء الوقود بشكل كامل، مضيفاً: «أعتقد أنه سيكون هناك دائماً احتياطي من الوقود لوسائل النقل العام على الأقل والنقل العسكري... لاحظ أنه أحياناً تُغلق محطات التموين التي يتوافر فيها الوقود أمام المواطنين العاديين، ليقتصر التموين على وسائل نقل خاصة، إلا أن هناك مدداً مثل سومي لم يعد يتوافر بها الوقود قط، أو إذا توافر يكون مقابل أسعار خيالية، ولا يمكن استبعاد تكرار هذا السيناريو في أوديسا أيضاً».

وتفاقمت أزمة نقص الوقود في أوديسا وغيرها من مدن شرق أوكرانيا، إثر استنفاد الاحتياطيات في المخازن، وانقطاع حركة الاستيراد من بيلاروسيا وروسيا دي الإخبارية الألمانية قبل يومين، إن العقود القديمة التي أبرمتها الشركات لإنتاج الطاقة بينها تخفيض رسوم التراخيص والرسوم السنوية أو إلغاؤها عن المصانع التي تعتمد في عملها على إنتاج الطاقة المتجددة. وأبرز موقع البوندستاغ الألماني (البرلمان) أنّ هناك نقاشات تتعلق بثلاثة مشاريع قوانين قدمتها الحكومة الاتحادية من أجل تسريع التوسع في إنتاج الطاقات المتجددة. لكن حتى مع إزالة المعوقات المتعلقة بتراخيص الإنتاج والاستهلاك، يبدو أنّ ارتفاع كلف المواد الأساسية الداخلة في تكوين محطات الطاقة المتجددة ستكون من أبرز المشكلات التي سيواجهها المستثمرون في هذا المجال. ووفق الخبير الاقتصادي بواخيم بيرلنباخ فإن قطاعات إنتاج الطاقة المتجددة تتطلب بشكل عاجل كمية غير مسبوقة من المواد الخام المهمة، والتي لم يتضح بعد كيف سيتم تأمينها في ظل نقص المعروض من النحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم والصلب وما إلى ذلك، وسيكون مصنّعو توربينات الرياح معرضين وبشكل خاص لاختناقات سلسلة التوريد وارتفاع

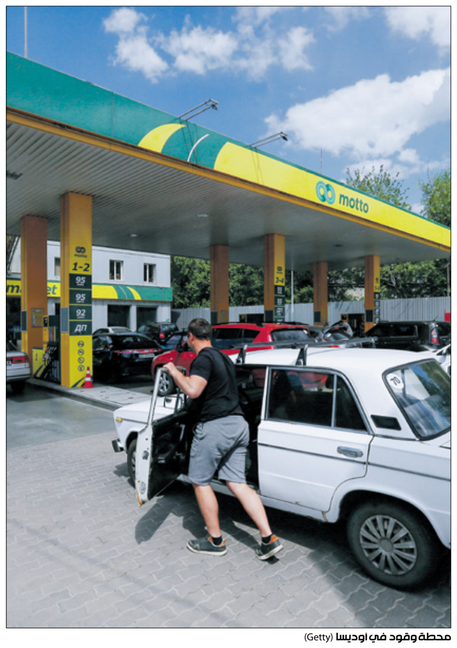

محطة وقود في أوديسا (Getty)

ارتفاع حاد لأسعار المحروقات واختفاؤها في بعض المحطات

الوقود خلال أسبوع أو أسبوعين، لكن مع ارتفاع الأسعار إلى مستويات أوروبية، داعياً المواطنين إلى الحد من الاعتماد على سياراتهم الخاصة واستخدام وسائل النقل العام.

وتعليقاً على هذا الوضع، قال مسؤول المشاريع الخاصة في مركز بسيخيا العلمي التقني، غينادي ريابتسيف: «على مدى الحرب، شنّت روسيا بضع عمليات قصف مكثفة ومدمرة على مواقع البنية التحتية الحيوية في مجال الطاقة من المصانع والقواعد النفطية... دُمّرت احتياطيات هامة من الوقود».

مع ذلك، أقرّ ريابتسيف بتساهل الدولة مع تجار الوقود في زمن الحرب وتخاذلها عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع ارتفاع الأسعار، مضيفاً: «بدلاً من مساءلة اللاعبين في السوق وفق قوانين زمن الحرب، قدمت الحكومة تنازلات لهم لأسباب غير واضحة من طريق زيادة الربح المضمون للشركات بنسبة 40%». والآن تحصل الشركات الموردة لمنتجات النفط إلى أوكرانيا، الكبرى منها على الأقل، على مبالغ أكبر مقابل بيع الوقود حتى مقارنة بوقت السلم».

واعتبر أنه لا يمكن تدارك الوضع إلا باتخاذ إجراءات حازمة، قائلاً: «يجب الإسراع في اعتماد أشد الإجراءات للحد من جشع بعض اللاعبين في السوق، وإذا لم يفوا بوعودهم، يجب فرض إدارة حكومية مباشرة على الشركات التي تعتبر أن ملء جيوبها أهم من النصر في الحرب».

وفي العاصمة الأوكرانية، علّق رئيس الغرفة الإنسانية لمقاطعة كييف، أليكسي كوليبا، على الوضع مع الوقود، قائلاً: «هذا الوضع لا مفر منه ما دامت الحرب مستمرة. سيكون الاتحاد الأوروبي هو المورد الوحيد للوقود، وبالتالي ستكون أسعار الوقود قريبة منها في الدول المجاورة».

«أمازون» تقلص المخازن لتراجع المبيعات

نيويورك ـ العربي الجديد

تتطلع شركة أمازون، التي تعاني حالياً من امتلاك طاقة تخزين أعلى مما ينبغي، إلى تأجير مساحات واسعة من المخازن في الولايات المتحدة (تأجير المؤجَّر لطرف ثالث)، وإنهاء عقود إيجارات مع المُلاك، بعد انحسار موجة الصعود في نشاط التسوق عبر الإنترنت خلال فترة انتشار جائحة فيروس كورونا. وتشمل طاقة التخزين الفائضة، مخازن في نيويورك ونيوجيرسي وجنوب كاليفورنيا وأتلانتا في الولايات المتحدة، بحسب ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مصادر مطلعة على الأمر. وأشار أحد المصادر إلى أن المساحة الزائدة على حاجة الشركة قد تتجاوز 10 ملايين قدم مربعة بنسبة كبيرة، بينما قال آخر إن المساحة قد تصل إلى ثلاثة أضعاف ذلك الرقم. قد تحاول «أمازون» التفاوض على إنهاء عقود الإيجار مع الملاك الحاليين، ومن بينهم شركة بروليوجيس، وهي شركة تطوير عقارات لأغراض صناعية، وتعتبر عملاقة التجارة الإلكترونية أكبر الشركات المستأجرة منها، وفق تصريحات اثنين من المصادر.

وفي إشارة إلى حرص «أمازون» على تجنب إجراء تخفيض عميق في طاقة التخزين بدرجة كبيرة تحسباً لإمكانية انتعاش الطلب بسرعة، تتطلع الشركة إلى تأجير 10 ملايين قدم مربعة من الباطن، وهي تمثل تقريباً حوالى 5% من المساحة التي أضيفت في أثناء انتشار الوباء. وفي إشارة أخرى إلى أنّ الشركة تتحوط في رهاناتها، حددت المدة في بعض عقود التأجير من الباطن بعام واحد أو عامين فقط.

رفضت الشركة أن تفصح عن أي مساحة تعتزم أن تؤجرها من الباطن أو حتى تؤكد هذه المساحة، وفق «بلومبيرغ». وقالت الميزا كارول، وهي متحدثة رسمية باسم الشركة، إن «التأجير من الباطن ممارسة شائعة جداً في القطاع العقاري، إنه يسمح لنا بتخفيف الالتزامات المالية المرتبطة بمبنى قائم لم يعد يفي باحتياجاتنا»، مضيفة أن «الكثير من المؤسسات الراسخة تقوم بعملية التأجير من الباطن كوسيلة لإدارة محفظتها العقارية».

ومع نهاية عام 2021، استأجرت «أمازون» حوالى 370 مليون قدم مربعة من الأراضي الصناعية في سوقها المحلية، بما يصل إلى ضعف ما كان لديها في العامين السابقين. وأشارت «أمازون» ذعر المستثمرين، الشهر الماضي، بعد إعلانها تباطؤ النمو، وضعف فرص الربحية، الأمر الذي أرجعته إلى زيادة البناء بما يتجاوز حاجتها إليه خلال فترة انتشار الجائحة عندما تدفق المتسوقون من منازلهم على التسوق عبر الإنترنت.

وفي تقرير الربحية الصادر في إبريل/ نيسان، قالت الشركة إنها تتوقع أن تسبب المساحة الزائدة تكاليف إضافية بقيمة 10 مليارات دولار في النصف الأول من عام 2022. وقال مصدران إنّ «أمازون» كلفت شركة الاستشارات العقارية كبه بي سي أدفايزرز، تقييم شبكة المخازن، وتحديد ما يناسب التأجير من الباطن وما يتناسب معه إنهاء عقود الإيجار، حيث إن كل خيار محمّل بتكاليفه.

متجر لشركة أمازون في واشنطن (فرانس برس)

الشركة تتطلع إلى تأجير 10 ملايين قدم مربعة من الباطن

رؤية

تحديات أمام البرلمان اللبناني الجديد

علي نور

أفرزت الانتخابات النيابيّة في لبنان توازنات جديدة داخل البرلمان، بعد أن دخلته ما باتت تُعرف بقوى التغيير لأوّل مرّة بكتلة وازنة بلغ عددها 16 نائبًا، فيما تراجع عدد نوّاب حزب الله وحلفائه بشكل لافت، ليفقد بذلك هذا المعسكر السياسي سيطرته المطلقة على المجلس النيابي. وحتّى اللحظة، ما زال الخلاف حول الغالبيّة النيابيّة قائمًا بين الأطراف السياسيّة، التي تتباين أرقامها بحسب كيفيّة تصنيف أو فرز النوّاب الجدد، وهو ما يصعّب مهمّة فهم الاصطفافات الجديدة داخل المجلس. لكن ورغم صعوبة ذلك، يبقى من الأكيد أن كتلة قوى التغيير الوافدة إلى البرلمان ستكون قادرة على لعب دور أساسي في جميع الاستحقاقات التشريعيّة المقبلة، وخصوصًا تلك التي تُعنى بالإصلاحات الماليّة والاقتصاديّة المطلوبة للخروج من نفق الانهيار الحاصل، والتي لطالما عرقلتها المصالح المتجذّرة داخل المنظومة السياسيّة التقليديّة. مع الإشارة إلى أنّ أهميّة الدور الذي يمكن أن تلعبه كتلة قوى التغيير تكمن في مجيء هؤلاء النوّاب من خارج الأحزاب الطائفيّة المتحكمة في مفاصل النظام السياسي، والتي لطالما تشابكت أولويّاتها وحساباتها مع كبار المتموّلين والمصرفيين، بما يتعارض مع شروط التصحيح المالي الذي تحتاجه البلاد.

ورغم كل التفاؤل الذي أحاطه الرأي العام بنمو الحالة الاعتراضيّة داخل البرلمان، من ناحية الدور الذي ستلعبه في الملفّات التشريعيّة المتصلة بمسار التعافي المالي، من المؤكّد أن ثمّة تحديات كبرى ستواجه المجلس النيابي بأسره فور البدء بعقد جلسات مناقشة مشاريع القوانين. ولعلّ أبرز التحديات يكمن في عدد الاستحقاقات التشريعيّة الداهمة، التي ستفرض نفسها خلال مهلة قصيرة لا تتجاوز الأشهر المعدودة، في ملفات اقتصاديّة حسّاسة جدًا. وجميع هذه الملفّات تُعنى تحديدًا بالمصالح التي استماتت مراكز النفوذ الماليّة والسياسيّة لحمايتها خلال السنوات الماضية، ولو على حساب الإصلاحات التي ينتظرها اللبنانيّون. وهذا تحديدًا ما سيفجّر استقطابات قاسية حول هذه الملفّات داخل المجلس النيابي خلال الأشهر المقبلة، تمامًا كما جرى في عدّة محطات خلال ولاية المجلس النيابي السابق. أول الملفّات الداهمة الذي سيتعامل معه المجلس النيابي المقبل، سيكون اقتراح تعديل قانون السريّة المصرفيّة، الذي أرسلته الحكومة مؤخّرًا إلى البرلمان، امتثالًا لشروط صندوق النقد. وهذه التعديلات إذا تم إقرارها، ستمس بشكل مباشر بمصالح كبار المتمولين في البلاد، لكونها ستسمح ببساطة برفع السريّة المصرفيّة لغايات مكافحة التهرّب الضريبي، ومكافحة الجرائم الماليّة.

وعند الحديث عن الجرائم الماليّة، وخصوصًا جرائم الإثراء غير المشروع، فنحن نشمل حكمًا كتلة ضخمة من الصفقات المشبوهة التي تغذّت من الأموال العامّة، والتي ذهبت إلى جيوب رجال الأعمال والمقاولين المحسوبين على النظام السياسي وأحزابه.

باختصار، لن تكون مناقشة التعديلات القانونيّة المرتبطة بالسريّة المصرفيّة نزهة يسيرة بالنسبة للقوى التغييريّة أو الإصلاحيّة، التي يُفترض أن تحرص على تمرير هذه التعديلات لأهميّتها على مستوى الشفافيّة الماليّة أولًا، ولكونها باتت شرطًا من شروط صندوق النقد قبل الانتقال إلى التفاهم النهائي معه.

وهذه القوى، ستستفيد بلا شك من عامل ضغط الصندوق، الذي فرض على الحكومة إرسال مقترح التعديلات القانونيّة إلى المجلس النيابي، كما سيلعب هذا الضغط دورًا في دفع بعض القوى السياسيّة التقليديّة باتجاه عدم عرقلة هذه التعديلات.

ومع ذلك، من الأكيد أن حجم استفادة كبار المتمولين من قانون السريّة المصرفيّة سيدفعهم إلى تحريك كل ما يمكن تحريكه من لوبيات داخل المجلس النيابي لعرقلة مسار تعديل هذا القانون.

ثاني الاستحقاقات التشريعيّة الداهمة، التي ستواجه النوّاب الجدد، ستتمثّل في مناقشة مشروع قانون «الكابيتال كونترول»، أي مشروع القانون الذي يفترض أن ينظّم ويقونن الضوابط على التحويلات والسحوبات المصرفيّة. ومشروع القانون هذا، سيفرض نفسه سريعًا على جدول أعمال المجلس الجديد، لكون آخر مسوداته موجودة أساسًا قيد المناقشة في لجان المجلس النيابيّة. التحدّي الكبير هنا، يتمثّل في الضغط الذي يمارسه القطاع المصرفي حاليًا لإقرار القانون بصيغة ركيكة، تقتصر مفاعيلها على تشريع عمليّة حبس الودائع وضبط السحوبات النقديّة والتحويلات إلى الخارج، بهدف حماية المصارف من الدعاوى القانونيّة. في المقابل، من الواضح أن حماية حقوق المودعين تقتضي عدم إقرار القانون إلّا بالتوازي مع إقرار خطّة التعافي المالي، بحيث تقترن قوننة الضوابط على السيولة المصرفيّة بضمانات تؤكّد سير القطاع المصرفي على طريق التعافي لاحقًا، وصولًا إلى استعادة حقوق المودعين. وهنا، بإمكان «الكابيتال كونترول» أن يكون أداة لتدير الدولة ما تبقى من سيولة في النظام المالي، في ضوء خطة التعافي، وبشكل مؤقّت يسمح برفع الضوابط على السيولة بشكل متدرّج، تمهيدًا لاستعادة حقوق المودعين.

باختصار، سيكون النوّاب مجددًا، وخلال أسابيع، أمام ضغط اللوبي المصرفي لإقرار القانون كيفما اتفق، وبأقل قدر ممكن من الضمانات للمودعين، في مقابل سعي روابط المودعين والنقابات التي تملك ودائع داخل المصارف لحماية حقوقها، ومنع تشريع أو قوننة امتناع المصارف عن الدفع للمودعين قبل إنجاز خطّة التعافي المالي وضمان الخطة حقوق المودعين.

وخلال أشهر، سيكون على المجلس النيابي مناقشة قانون الطوارئ لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، الذي طلبه صندوق النقد كنص تشريعي من الحكومة اللبنانيّة. وهذا القانون، سيكون من شأنه تحديد الآليّة التي ستتحمّل بموجبها رساميل المصرفيين نصيبها من خسائر الانهيار المالي، وتحديدًا في ما يخص الخسائر المتراكمة في الميزانيّات المصرفيّة.

يُضاف إلى كل هذه المواضيع، ما يتجه إليه العديد من النوّاب في ما يخص ملفّات عديدة أخرى، كالضغط على الحكومة المقبلة لحسم مسألة حاكميّة المصرف المركزي ومصير الحاكم الحالي، المُلاحق بتحقيقات قضائيّة خطرة في لبنان وأربع دول أوروبيّة أخرى. بالإضافة إلى الضغط على الحكومة لمشاركة المجلس النيابي تفاصيل مفاوضاتها مع صندوق النقد، لكشف خبايا الخطة الماليّة التي يتم إعدادها أمام الرأي العام. وكل هذه النقاط الحسّاسة، بالإضافة إلى كل الاستحقاقات التشريعيّة الداهمة التي ذكرناها، ستجعل من البرلمان كتلة من النار الملتهبة، نتيجة الانقسام المتوقّع حول هذه المواضيع.